

تعليق الدكتور حسن صعب

علي بحث الدكتور خاشع المعاضيدي

٤ - التمخوّر الإداري الشخصي أو القومي أو الحزبي .

٥ - التسلط العسكري .

٦ - التناوب العنفي في الحكم .

خامسا : ان تصوّرنا الحدّد للتخلف السياسي فيما بعد السابّس من أكتوبر هو انه الهوة القائمة بين مستوى الطاقة العربية ، كما يتجلى في الطاقة البترولية التي تشبه الطاقة النووية للمتقدمين ومستوى التنظيم الثميري لزمّه الطاقة الذي ما يزال في مستوى المتخلفين .

سادسا : ان التحدي الإنمائي السياسي العربي في اللحظة التاريخية الراهنة هو تحدي استدراك هذه الهوة في فترة لا تتجاوز سنوات الحسم العشر التالية بتنظيم عربي ذاتي جديد يمكن ان يكون:

١ - تنظيمًا ثوريا عربيا كليا ديموقراطيا ابداعيا .

٢ - تطورا بنويا كامليا للتنظيمات العربية القائمة كمظمة الدول العربية المصدرة للنفط ومؤتمر النروة العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية .

٣ - مشروعا لتكوين فريق باحث عربي لوضع خطة لتحقيق الثورة العلمية التكنولوجية العربية وتكوين البنية العربية الاساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي .

اولا : انني اختلف مع الدكتور المعاضيدي حول تصوّره للسياسة كوسيلة ، بينما هي في تصوّري علم وفلسفة وفن وصناعة للحضارات .

ثانيا : نحن متخلفون سياسيا ، ولا ضير علينا من اعلان هذا التخلف ، لان وعي التخلف هو المنزلة الاولى للتقدم .

ثالثا : اننا متخلفون تخلفا سياسيا عاما نشارك فيه الانسانية في عجزها حتى الان عن ايجاد الصيغة التنظيمية التي تمكنها من حل كل المنازعات داخليا او خارجيا حلا عقلانيا دون اللجوء الى العنف .

رابعا : نحن متخلفون سياسيا عربيا خصوصا يتجلى في المظاهر الكلية التالية :

١ - افتقارنا للفكر العلمي السياسي العربي .

٢ - افتقارنا لنظم سياسية عربية او نظام سياسي عربي عقلاني

٣ - افتقارنا للتكنولوجيا السياسية لصناعة القرارات السياسية .

٤ - افتقارنا لسياسة عربية مستقبلية .

كما يتجلى تخلفنا السياسي في المظاهر الجزئية التالية :

١ - تمركز السلطة حول سيادة الفرد او الاسرة او الطبقة او الطائفة او حتى العصاة المسلحة ، لا حول سيادة القانون ولا سيادة الشعب .

٢ - التشتت الايديولوجي السلفي المصري .

٣ - التفتت القومي القومي الخاص .

الجديد وتصفية مصالحه .

ان سياسة مبدئية ثورية على الصعيد الخارجي ، نابعة من المفهوم الاشتراكي الذي يرفض جميع اشكال الاستقلال داخل الوطن العربي وخارجه ، سياسة قائمة على الثقة بقوة الجماهير العربية ، هي وحدها التي تمكن الامة العربية من الالتقاء - على الصعيد الدولي - مع حلفاء ثابتين لقضية النضال ضد الاستعمار . ان تعزيز التفاعل مع بلدان العالم الثالث - ونحن منه - التي تنتهج سياسة الحياد الايجابي وتعميق الصلات معها (على نحو متعاون بما لظروف الحكم فيها ودرجة استقلالها الاقتصادي) ، سيساهم - بالتأكيد - في تقوية جبهة الكفاح ضد الاستعمار .

واذا كان تحرير فلسطين ، رهنا بوحدة القوى التقدمية في الوطن العربي ونموها بالاساس ، فان سياسة مبدئية مرنة وثورية هي التي تستطيع ان تدفع القوى التقدمية في العالم ، الى تأييد قضية الشعب العربي في فلسطين .

ان حركة القومية العربية ، باعتبارها حركة شعب مضطهد ، لا يمكن الا ان تعتبر نفسها ، دوما ، جزءا لا يتجزأ من حركة نضال جميع الشعوب في العالم ضد الاستعمار .

تاما وسليما الا اذا واجه قضية تحرير المرأة مواجهة مبدئية شاملة وجزئية . وعلى السلطة الثورية ، ان تعمل على مكافحة العقلية السلبية تجاه المرأة ، وتعمل على تصفية آثار الافكار الرجعية ، وتتيح للمرأة المساهمة الفعلية في الحياة العامة والنضال ، هذه المساهمة الفعلية هي التي ترفع كل القيود التي تمنع تطور المرأة وتفتح شخصيتها الانسانية ، وعلى السلطة الثورية ان تقف في نفس الوقت ، بوجه المفاهيم السطحية الشكلية البرجوازية لتحرير المرأة المنافية للجوانب الايجابية في التقاليد العربية والمعرفة في ذات الوقت لقضية البناء الاشتراكي .

ان حرية المرأة الحقيقية ، لا يمكن ان تتوفر الا بالنضال على جبهتين : جبهة النضال ضد الاطر والتقاليد والعادات المتخلفة وجبهة النضال ضد المفهوم البرجوازي الشكلي للحرية ، وربط هذا المفهوم الجديد لحرية المرأة بقضية البناء الاشتراكي للمجتمع العربي .

ان ظروف التأخر الاقتصادي الذي يعاني منه وطننا العربي ، مقترنا بوجود البيروقراطية والبرجوازية في القيادة السياسية ، ستؤدي الى تدعيم نفوذ الاستعمار الجديد واستمراره ، ولذلك فان سلطة تمثل مصالح الجماهير ، هي وحدها القادرة على وقف التسلسل الاستعماري